

الحكومة: القطاع غير الرسمي يستحوذ على ٥٣% من الأنشطة الاقتصادية

الإثنين ١٨/أكتوبر/٢٠٢١

أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء العدد التاسع من مجلة "آفاق اقتصادية معاصرة"، وهي سلسلة دورية تقدم إطلالة على الآراء الاقتصادية المختلفة لأبرز الخبراء والمحللين، سواء من داخل مصر أو من خارجها؛ وذلك لتقديم رؤى اقتصادية متكاملة لأهم الموضوعات الاقتصادية على الساحة، واستعراضاً لأبرز المؤشرات المحلية والدولية، مع التركيز على موضوع محدد في كل عدد، حيث يتناول العدد التاسع من المجلة موضوع "الاقتصاد غير الرسمي".

يأتي ذلك انطلاقاً من دور مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، كأحد مراكز الفكر الرئيسية في مصر التي من مهامها دعم متخذ القرار في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أنه يسعى نحو تناول القضايا ذات الأولوية لدفع مسيرة الإصلاح المؤثرة على مسار التنمية.

كما يهدف المركز إلى نشر الوعي بمختلف القضايا ذات الصلة بأهداف التنمية، وطرح الرؤى والأفكار المختلفة المتعلقة بها، وإيمان المركز بالإتاحة المعلوماتية انطلاقاً من حق المواطن في المعرفة.

واستعرض العدد أبرز مؤشرات الاقتصاد غير الرسمي في مصر، وأهم المؤشرات الاقتصادية المحلية، حيث أشار إلى أنه وفقاً لبيانات التعداد الاقتصادي في مصر عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨، استحوذ القطاع غير الرسمي على نسبة ٥٣% من إجمالي المنشآت في قطاعات الأنشطة الاقتصادية، وكانت له النسبة الكبرى في بعض القطاعات، حيث استحوذ على نسبة ٧٣% من إجمالي منشآت قطاع الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد الأسماك، كما استحوذ القطاع غير الرسمي على نسبة ٦٠.٥% من إجمالي عدد المنشآت في قطاع الإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي وإدارة ومعالجة النفايات، بينما لم يستحوذ الاقتصاد غير الرسمي على أية منشآت في قطاعات التعدين واستغلال المحاجر، وقطاع إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات تكييف الهواء، وقطاع الوساطة المالية والتأمين.

وأشار العدد إلى أبرز الجهود الحكومية لدمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، موضحاً أن ذلك يعد أحد اهتمامات الدولة المصرية في فترة ما بعد برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث بدأت المبادرات بشكل، وتُعِد صياغة القوانين لتحويله إلى الرسمية، ففي مايو ٢٠١٨ أعلن السيد رئيس الجمهورية عن إعفاء ضريبي لمدة ٥ سنوات لأصحاب المشروعات الاقتصادية غير الرسمية، وفي ديسمبر ٢٠١٨ أعلن رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن تشكيل لجنة لوضع تعريف موحد للاقتصاد غير الرسمي. كما صدر قانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ وقدم صياغة جديدة لمفهوم الأعمال الصغيرة والمتوسطة تعتمد على حجم الأعمال، إضافة إلى المفهوم الذي قدمه القانون القديم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ معتمداً على معيار رأس المال وعدد العاملين، علاوة على مجموعة ضخمة من الحوافز الضريبية وغير الضريبية تُساعد في ضم شريحة أخرى من القطاع غير الرسمي.

كذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠ بتشكيل لجنة برئاسته، وتكون وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية مقرراً لتلك اللجنة، وعضوية كل من وزيرى القوى العاملة، والتضامن الاجتماعي، ورئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ورئيس المجلس القومي للمرأة، ورئيس لجنة المقترحات والشكاوى بالمجلس القومي للأجور، وممثل عن هيئة الرقابة الإدارية؛ وذلك بهدف دعم ومساعدة العمالة المتضررة من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا.

وفي السياق ذاته، تضمن العدد أرقام وإحصاءات بشأن الاقتصاد غير الرسمي حول العالم، حيث أشار إلى أن مشكلة الاقتصاد غير الرسمي مشكلة متأصلة على المستوى العالمي، وعلى وجه الخصوص في الأسواق الناشئة والدول النامية منذ عقود، ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، فإن هناك أكثر من ٦٠% من السكان العاملين في العالم يعملون في الاقتصاد غير الرسمي، معظمهم في الدول الناشئة والنامية، وخلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٨ استحوذ القطاع غير الرسمي على ٣٢-٣٣% من الناتج المحلي الإجمالي، وتحاول الحكومات جاهدة حل هذه المشكلة وإضفاء السمة الرسمية على جميع الأنشطة والممارسات، لكن ما زال هناك العديد من التحديات، وآخرها جائحة كورونا، والتي زادت الأمور سوءاً.